

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9548

الأربعاء، 14 شباط/فبراير 2024، الساعة 10/00

نيويورك

السيدة رودريغيز - بيركيت	الرئيس
(غيانا)	
الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد بوليانسكي	
إكوادور	
السيد دي لا غاسكا	
الجزائر	
السيد كودري	
السيد سانغين كيم	جمهورية كوريا
السيد جيوغار	سلوفينيا
السيدة بيرسفيل	سويسرا
السيد سوا	سيراليون
السيد جانغ جون	الصين
السيدة برودهيرست إستيفال	فرنسا
السيد كاميليري	مالطة
السيدة باربرا وودورد	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
السيد كومانغا	موزامبيق
السيد وود	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد يامازاكي	اليابان

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



24-03967 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (تكلّم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هانس غرونديبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيدة إديم ووسورنو، مديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد غرونديبرغ.

السيد غرونديبرغ (تكلّم بالإنكليزية): أود توضيح ما لا يحتاج إلى توضيح: إننا نجتمع في وقت عصيب بصفة خاصة بالنسبة لليمن والمنطقة.

حتى وقت قريب، كنا نحرز تقدما مطردا في وساطتنا. ومنذ ما يقرب من عامين، ساد الهدوء النسبي على طول الخطوط الأمامية، وواصلت الجهات الفاعلة الرئيسية المفاوضات نحو إنهاء النزاع في اليمن. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر 2023، أعربت لي الأطراف عن التزامها بوقف إطلاق النار على مستوى البلد، واتخاذ تدابير لتحسين الظروف المعيشية واستئناف عملية سياسية داخل اليمن. وقد التزمت أيضا بالعمل مع مكثبي لتفعيل هذه الالتزامات من خلال اتفاق خريطة طريق للأمم المتحدة. وأعرب عن امتناني لدور المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان في دعم وساطة الأمم المتحدة.

ومع ذلك، فقد تغير محور الاهتمام منذ ذلك الحين. ومما لا شك فيه أن مشهد الوساطة أصبح الآن أكثر تعقيدا بكثير، والجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق تعصف بها الأولويات والمصالح

المختلفة. وتؤدي التوترات الإقليمية المتصاعدة المرتبطة بالحرب في غزة، وخاصة التصعيد العسكري في البحر الأحمر، إلى إبطاء وتيرة جهود السلام في اليمن. ويقدر ما حاولت عزل عملية السلام عن الديناميات الإقليمية الأوسع، فإن الواقع هو أن جهود الوساطة في اليمن لا يمكن تطويقها على نحو صحيح. وما يحدث إقليميا يؤثر على اليمن، وما يحدث في اليمن يمكن أن يؤثر على المنطقة. وردا على هجمات جماعة أنصار الله المتكررة على السفن في البحر الأحمر، ضربت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مرافق تخزين الأسلحة ومنظومات الصواريخ وأهداف أخرى في المناطق التي يسيطر عليها أنصار الله في اليمن. وفي الأيام المقبلة، وأيضاً ردا على الأعمال العسكرية التي يقوم بها أنصار الله في البحر الأحمر، من المتوقع أن تصنف الولايات المتحدة أنصار الله جماعة إرهابية محددة بصفة خاصة.

واسمحوا لي أن أكون صريحا، فهذه التطورات مثيرة للقلق. وعلى الرغم من التعقيدات المحتملة، فإن عملي سيستمر مهما حدث. ولذلك من الضروري أن نحمي الحيز السياسي، وأن نظل قنوات الاتصال مفتوحة، وأن نظل جميع الجهات الفاعلة منخرطة بنشاط في جهودي.

وبينما تُسلط الأضواء على البحر الأحمر، أود أيضا أن ألفت انتباه المجلس إلى التطورات المثيرة للقلق داخل اليمن. هناك شعور بالتشاؤم على طول العديد من الخطوط الأمامية، مع ورود تقارير عن وقوع اشتباكات وتعبئة وخسائر بشرية، بما في ذلك في شبوة والجوف، ومأرب، وصعدة، وتعز. ويساورني القلق أيضا إزاء تزايد ضجيج التهديدات العلنية بالعودة إلى القتال. وفي الوقت نفسه، فإن حجم التحديات الاقتصادية في جميع أنحاء البلد مذهل بكل بساطة. لم يحصل موظفو الخدمة المدنية، ولا سيما في المناطق التي يسيطر عليها أنصار الله، على رواتبهم بالكامل، ويواجه الناس في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة وارتفاع الأسعار نتيجة لانخفاض قيمة العملة. وفي الأسبوع الماضي، زرت عدن والمخاء وتعز. لقد استمعت إلى مخاوف اليمنيين، لا سيما تلك المتعلقة بالحاجة إلى فتح الطرق وتحسين الظروف المعيشية،

الآن نحو التوصل إلى اتفاق. إن التصعيد الإقليمي لا ينفى الحاجة الملحة في اليمن إلى وقف إطلاق النار على مستوى البلد، ودفع رواتب العاملين في القطاع العام، واستئناف صادرات النفط، وفتح الطرق والموانئ والمطارات، وإطلاق عملية إعادة الإعمار وغيرها من العناصر التي كانت قيد التفاوض. ولا يزال يتعين على الأطراف الانخراط في هياكل حوار مستدام تحت رعاية الأمم المتحدة لتحقيق تلك التدابير ومعالجة الأولويات الأخرى. وما فتئ مكتبي يتواصل مع الأطراف بشأن تفاصيل آلية وقف إطلاق النار التي من شأنها أن تجمعها، تأسيساً على لجنة التنسيق العسكرية التي أنشئت خلال الهدنة. وواصلنا أيضاً الإعداد لإنشاء لجنة اقتصادية مشتركة تيسرها الأمم المتحدة لدعم تنفيذ التدابير الاقتصادية المتفق عليها والتفاوض بشأن أولويات أخرى قصيرة الأجل وطويلة الأجل. السلام في نهاية المطاف هو مشروع سياسي، لذلك يجب أن يكون العمود الفقري لكل ذلك عملية سياسية داخل اليمن موثوقة ومدعومة دولياً. من خلال تلك العملية، سيقرر اليمنيون كيفية إنهاء الحرب بشكل دائم، وبناء مستقبل سياسي جديد.

لا يوجد سبب للحكم على اليمنيين بالعيش في ظروف الحرب والفقر والإحباط. وتمثل خريطة طريق الأمم المتحدة قيد المناقشة مستقبلاً بديلاً. وبدلاً من مواصلة عقلية الحرب والاجتثاث التي محصلتها صفر، يمكن للأطراف التعاون لتوليد فوائد تحويلية لجميع اليمنيين. على سبيل المثال، من شأن وقف دائم لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد أن ينقذ الأرواح ويمكن من إنعاش الحياة الاقتصادية. ومن شأن فتح الطرق وإزالة الازدواج الضريبي أن يعزز سلامة المدنيين ويخفض أسعار السلع الأساسية. ومن شأن استئناف إنتاج النفط والغاز وتصديرهما أن يولد تدفقات مالية كبيرة، مما يمكن من دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية وتقديم الخدمات العامة. كل ذلك من شأنه أن يضمن حصول اليمنيين بشكل أفضل على الصحة والتعليم والاحتياجات والخدمات الأساسية الأخرى.

ومع بدء وقت السلم، يمكن للمانحين الدوليين دعم إعادة بناء المنازل والهياكل الأساسية وتطوير قطاعات مثل الطاقة المتجددة.

واستمعت إلى آمالهم في المستقبل. كما أشرت باستمرار إلى أهمية الحفاظ على الهدوء على الخطوط الأمامية وحماية التقدم المحرز حتى الآن.

وعلى الرغم من أن الطريق إلى السلام يواجه الآن المزيد من التحديات، فإن نهج الوساطة الذي أتبعه يتسم بالمرونة الكافية للتكيف مع مختلف السيناريوهات والتحديات. وبالإضافة إلى اليمن، قمت بسفريات عديدة في المنطقة في الأسابيع الماضية، بما في ذلك إلى الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية. وركزت مناقشاتي على الحاجة إلى تهيئة بيئة مواتية لحل النزاع في اليمن.

في خضم الأوضاع المتغيرة اليوم، أرى ثلاثة أشياء يجب أن تحدث على المدى القريب لإيجاد مخرج من هذه الدورة التصعيدية الخطيرة.

أولاً، يتعين أن نرى تهذبة إقليمية. وتعمل الأمم المتحدة مع أصحاب المصلحة المعنيين للتشجيع على إعطاء الأولوية لاستخدام القنوات الدبلوماسية تحقيقاً لتلك الغاية. وقد دعا الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار لأغراض إنسانية في غزة وحذر من أنه يشعر بقلق بالغ إزاء زيادة انتشار هذا النزاع. وإنني أكرر دعوته، وأتواصل مع الأطراف اليمنية والجهات الفاعلة الإقليمية ذات الصلة لدعم التهذبة في البحر الأحمر من أجل حماية حيز الوساطة في اليمن.

ثانياً، يجب على الأطراف اليمنية وقف استفزازاتها العلنية والامتناع عن النزعة الانتهازية العسكرية داخل اليمن في هذه المرحلة الدقيقة. فالتصعيد في اليمن خيار. واتخاذ هذا الاختيار له ثمن سيدفعه اليمنيون في صورة مزيد من الخسائر في الأرواح وسبل العيش. ويجب على الأطراف أن تمتنع عن أي أعمال تهدد بحدوث تلك النتيجة. ويشجعني أنني تلقيت في أحدث اتصالاتي تأكيدات بأن جميع الأطراف تفضل سبيل تحقيق السلام.

ثالثاً، ولأن اليمن ليس حاشية في قصة إقليمية أوسع نطاقاً، يتعين على الأطراف أن تعيد التركيز على حماية التقدم المحرز حتى

في هذه الأوقات المضطربة، نحن ممتنون لتولي جولييان هارنيس دوره الجديد كمنسق مقيم ومنسق للشؤون الإنسانية في اليمن. وهو يحظى بالدعم الكامل من وكيل الأمين العام مارتين غريفيث في أداء واجباته الأساسية. وبطبيعة الحال، أود أيضا أن أشكر بيتر هوكينز، ممثل اليونيسيف، على عمله منسقا مؤقتا، وكذلك المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية السابق، ديفيد غريسلي، على كل ما قام به من عمل. وفي العام الماضي، أحرز بعض التقدم في تخفيف حدة الحالة الإنسانية - وهذا مؤشر على الآثار الإيجابية للهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة وما تلاها من وقف للأعمال القتالية، فضلا عن الاستجابة الإنسانية. ومع ذلك، فإن النداء الإنساني لعام 2024 الذي أطلقناه نحن وشركاؤنا قبل أسبوعين يرسم صورة للاحتياجات الإنسانية الهائلة والمستمرة. على سبيل المثال، في عام 2024، سيحتاج أكثر من 18 مليون شخص في اليمن - أي أكثر من نصف سكان البلد - إلى المساعدة الإنسانية وخدمات الحماية. ونتوقع أن يعاني 17,6 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وسيحتاج ما يقدر بنحو 2,7 مليون امرأة و 5 ملايين طفل دون سن الخامسة إلى علاج لسوء التغذية الحاد. ومما يؤسف له أن الحالة مندون إيلاء اهتمام عاجل وكاف، ستستمر في التدهور.

في عام 2023، تلقينا 1,72 بليون دولار من أصل 4,3 بلايين دولار - 40 في المائة فقط - من التمويل المطلوب لخطة الاستجابة الإنسانية. إننا ممتنون حقا لدعم المانحين ومساهماتهم في الاستجابة الإنسانية، وفي الواقع لشعب اليمن. في هذا العام، فإن استجابتنا محددة الأهداف والأولويات بقدر أكبر. وقد استندت خطتنا إلى المشاورات القائمة على المناطق مع السلطات المحلية والجهات الفاعلة الإنسانية والإثنية، والأهم من ذلك مع الأشخاص الذين نخدمهم - الأشخاص المتضررين في اليمن. كما أنها أكثر اتساقا مع بعض الجهود الإنمائية الجارية. ونتيجة لذلك، يتطلب النداء الإنساني لهذا العام 2,7 بليون دولار للوصول إلى 11,2 مليون شخص في جميع أنحاء اليمن. وخفضنا طلبنا من 4,3 بلايين دولار إلى 2,7 بليون دولار.

ويمكن أن يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر اليمن على الانتقال من الاعتماد على المعونة إلى إعادة إعمار بقودها الاستثمار في مرحلة ما بعد إنتهاء النزاع. وستتاح لليمن فرص أكبر للحصول على المنح والإقراض من المؤسسات المالية الدولية. ويمكن أن يعود المزيد من النازحين إلى ديارهم. والأهم من ذلك، أن التسوية السياسية ستضمن مشاركة اليمنيين بأمان وحرية في الحياة المدنية والسياسية. كما ينبغي أن تضمن مساواة مؤسسات الدولة عن أولويات اليمنيين واحتياجاتهم. إن اليمنيين لا يستحقون أقل من ذلك. وقد شهدنا عمليات سلام ناجحة في سياقات أخرى تفتح الأبواب أمام العديد من هذه المكاسب. وفي اليمن، هناك بديل مقنع لمسار النزاع والخراب الاقتصادي. إننا نعمل من أجل التوصل إلى اتفاق يمكن الأطراف من الاجتماع والتفاوض على الأولويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وإحداث تغيير في حياة الشعب اليمني. هذا هو الطريق إلى التعافي العام والمشارك.

ويتمتع كل عضو في مجلس الأمن بنفوذ. إن ما يقولونه ويفعلونه مهم. واليمن يستحق اهتمامهم الكامل. وعلى الرغم من اختلاف وجهات نظرهم، فإنهم يتحملون مسؤولية جماعية لحماية حيز الوساطة وضمان حصول اليمنيين على فرصة حقيقية للسلام. وسأواصل التعميل على دعم المجلس المتضافر.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أشكر السيد غرونديبرغ على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ووسورنو.

السيدة وسورنو (تكلت بالإنكليزية): أشكر السيد غرونديبرغ على ما قدمه من معلومات مستكملة.

في حين أن النزاع رهيب في اليمن والمعاناة الإنسانية المرتبطة به قد استمرت لأكثر من تسع سنوات، يجب أن نواصل الأمل في التوصل إلى حل سياسي. غير أن الناس في اليمن يتابعون بقلق الأزمة المنتشرة في جميع أنحاء المنطقة التي تجلب معها خطر تجدد العنف. وهذا مدعاة لقلق الناس في اليمن ودوائر العمل الإنساني التي تخدمهم.

اليمني بشكل أكبر، حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ أكثر من عامين، عند 1 514 ريالاً مقابل دولار الولايات المتحدة، مما أدى إلى تآكل القوة الشرائية للأسرة المتوسطة أكثر من أي وقت مضى. ونرحب بالتأخير لمدة 30 يوماً في تنفيذ تصنيف الحوثيين، مما مكن من إجراء مشاورات داخل دوائر العمل الإنساني والقطاع الخاص للتخفيف من تأثيره المحتمل. وعلى نطاق أوسع، تضع المنظمات الإنسانية خططا لاستمرارية تصريف الأعمال وتتعامل مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة على الأرض لتقليل تأثير التوترات الإقليمية على الاستجابة الإنسانية وعلى الشعب اليمني. وأكرر دعوة الأمين العام إلى احترام القرار 2722 (2024) برمته وتجنب الأعمال التي يمكن أن تزيد من تفاقم الحالة في اليمن.

ومع تزايد إمكانية العودة إلى النزاع وزيادة الاحتياجات الإنسانية، يجب أن نتذكر أن اليمن في موقع صدارة في مواجهة أزمة أخرى - أزمة المناخ العالمية. وهو ثالث أكثر البلدان في العالم عرضة لتغير المناخ وواحد من أقل البلدان استعداداً لمواجهة الصدمات المناخية. وبحلول عام 2060، يتوقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه بسبب تغير المناخ، يمكن أن يكون الفقر المدقع أعلى بنسبة تزيد على 25 في المائة مما كان سيحدث لولا ذلك. وتؤدي المخاطر الطبيعية الناجمة عن المناخ بالفعل إلى تفاقم آثار موسم الأمطار السنوي، إلى جانب الجفاف وندرة المياه والجراد الصحراوي. وأثرت الأمطار الغزيرة والفيضانات على نحو 580 000 شخص العام الماضي وأسفرت عن 2 381 إصابة و 47 حالة وفاة. ولا تؤدي حالات الطوارئ المرتبطة بالمناخ إلى تفاقم المخاطر الموجودة من قبل فحسب، بل إنها تؤدي أيضاً إلى ظهور احتياجات جديدة. وأكثر من ثلاثة أرباع النازحين حديثاً في اليمن في العام الماضي نزحوا بسبب الظواهر الجوية القاسية. وتعمل حالات الطوارئ المتعلقة بتغير المناخ على تسريع الأزمة الإنسانية من خلال التسبب في النزوح وزيادة المخاوف المتعلقة بالحماية. فهي تهدد حياة الأسر وسبل عيشها ورفاهها. ويمكن أن يكون التأثير شديداً بشكل خاص على النساء والفتيات، اللاتي يكون وصولهن إلى الخدمات الأساسية وخدمات الحماية أكثر محدودية. وسيحتاج اليمن إلى المزيد

وكمسألة ذات أولوية، نحث المجتمع الدولي على زيادة جهوده لضمان حصول برنامج الأغذية العالمي وشركائه على الموارد اللازمة لاستئناف توزيع الأغذية بشكل عاجل في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون والشروع في عملية إعادة الاستهداف والتسجيل. وبدون موارد كافية، قد نشهد تدهوراً حاداً في حالة الأمن الغذائي في بعض المناطق في الأشهر المقبلة. إذ سيواجه نحو 2,4 مليون طفل و 900 000 امرأة خطراً مرتفعاً للإصابة بالأمراض والوفيات بسبب المضاعفات المرتبطة بسوء التغذية. وبالإضافة إلى ذلك، وبالتوازي معه، ينبغي أن يكون التمويل الكامل لإطار الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يقدر بنحو 1,3 بليون دولار، أحد الأولويات في ضمان الانتقال نحو حلول أكثر استدامة.

وكما قلنا عندما تكلمنا أمام مجلس الأمن في الشهر الماضي، فإننا نراقب عن كثب لتقييم أثر الأعمال القتالية في البحر الأحمر على الحالة الإنسانية وعلى عملياتنا الإنسانية. ونحن نتلقى تقارير تفيد بأن تكاليف النقل إلى مينائي الحديدة وعدن قد زادت بشكل كبير منذ تشرين الثاني/نوفمبر بسبب الأعمال العدائية المستمرة. وقد أبلغ برنامج الأغذية العالمي عن زيادات تصل إلى 110 في المائة للشحنات المعبأة في حاويات إلى اليمن، في حين شهدت المنظمات الإنسانية الأخرى زيادات في أسعار الشحن تصل إلى 318 في المائة. وفي حين أن دوائر العمل الإنساني تشعر بالقلق أيضاً إزاء الآثار السلبية المحتملة لتصنيف الحوثيين مؤخراً ككيان إرهابي عالمي محدد بصفة خاصة، فإننا نلاحظ أن التراخيص العامة مصممة لحماية العديد من المعاملات اللازمة للأنشطة الإنسانية والواردات التجارية الأساسية.

ومع ذلك، نخشى أن يكون هناك تأثير على الاقتصاد، بما في ذلك على الواردات التجارية من المواد الأساسية التي يعتمد عليها الشعب اليمني أكثر من أي وقت مضى. ولا يمكن للمساعدات الإنسانية أن تعوض الفجوات في إمدادات السلع التجارية، وقد يتردد صدق هذه الآثار في جميع أنحاء البلد. ولا يستطيع اقتصاد اليمن الهش بالفعل والحالة الاقتصادية العامة التعامل مع أي صدمات كبيرة أخرى. وفي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، تدهورت قيمة الريال

وكما أوضحت السيدة ووسورنو، فإن الحالة الإنسانية تتدهور، ولا تزال الاحتياجات لهذا العام مرتفعة، حيث يحتاج 18,2 مليون شخص إلى المساعدة والنساء والفتيات معرضات للخطر بشكل خاص. ولا يزال اليمن واحداً من أكثر البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في العالم. وكما سمعنا، فإن خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024 تذكر صراحة بالحالة الإنسانية المتردية في اليمن. وتهدف الخطة إلى الوصول إلى 11,2 مليون من اليمنيين الأشد احتياجاً. وقد التزمت المملكة المتحدة بتقديم أكثر من 110 ملايين دولار من المساعدات الإنسانية خلال هذه السنة المالية، ونحن نردد دعوة السيدة ووسورنو إلى المجتمع الدولي للنظر في توفير المزيد من التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن.

وعلى الرغم من الدعوات المتكررة لخفض التصعيد، واصل الحوثيون هجماتهم غير القانونية والمزعزعة للاستقرار في البحر الأحمر، مما أدى إلى تعطيل الشحن البحري وحرية الملاحة في المنطقة والمخاطرة بمزيد من التصعيد الإقليمي. وكما سمعنا من السيدة ووسورنو، فإن تعطيل الشحن في البحر الأحمر بسبب هجمات الحوثيين يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الشحن العالمي، بما في ذلك تكلفة الإمدادات الغذائية والمساعدات الإنسانية في المنطقة. علاوة على ذلك، فإن تلك الهجمات غير القانونية وغير المبررة تهدد بتفاقم المعاناة الإنسانية في اليمن. ولهذا السبب، اتخذنا إجراءات ضرورية ومتناسبة وقانونية للدفاع عن النفس، إلى جانب الولايات المتحدة وبدعم من أستراليا والبحرين والدانمرك وكندا ونيوزيلندا وهولندا، ضد أهداف مرتبطة بهجمات الحوثيين.

وفي الختام، أود أن أؤكد التزامنا بعملية السلام في اليمن وبالجهود الشخصية التي يبذلها المبعوث الخاص لتحقيق السلام المستدام لشعبه. السيد كيم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أنا أيضاً أن أشكر المبعوث الخاص هانس غرونديبرغ والسيدة إديم ووسورنو، مديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات.

من الدعم الدولي للاستعداد لأسوأ آثار أزمة المناخ والتخفيف من حدتها. ويشمل ذلك الوصول الكافي إلى التمويل المناخي، والمساعدة في تبسيط النظم التحضيرية الوطنية والاستثمار في الأنشطة والمبادرات الإنمائية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

وأود أن أختتم بياني بثلاث نقاط. أولاً، لا يزال من الممكن أن يكون عام 2024 هو العام الذي يطوي فيه اليمن صفحة المأساة والمعاناة الناجمة عن سنوات من النزاع والتدهور الاقتصادي. ثانياً، نحث المجلس على تقديم دعمه الكامل لدوائر العمل الإنساني لتحسين قدرتها على الاستجابة للأزمة الملحة الحالية ومساعدة الشعب اليمني على الانتقال نحو الاكتفاء الذاتي. وأخيراً، نطلب إلى أعضاء المجلس أن يحثوا جميع المعنيين على اختيار طريق خفض التصعيد وتحقيق السلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة ووسورنو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ والمديرة ووسورنو على إحاطتهما في الوقت المناسب.

نحن ممتنون جداً للمبعوث الخاص على زيارته في الوقت المناسب إلى اليمن، بما في ذلك عدن ومدن أخرى، وإلى مناطق أخرى في المنطقة. ومما يشجعنا بحذر أن نسمع عن دعم الأطراف للسلام ونرحب ترحيباً حاراً بالمرونة المعرب عنها في نهجه. ولذلك، فإننا نشجع المجلس على مواصلة تقديم الدعم الثابت للمبعوث الخاص خلال هذه العملية. وينبغي أن نعمل معاً لحماية المكاسب التي تحققت ودعم إحراز المزيد من التقدم. ونشدد على أهمية رؤية الأطراف اليمنية تواصل المشاركة البناءة مع الأمم المتحدة. وكما قال السيد غرونديبرغ، فإن الشعب اليمني لا يستحق أقل من التعافي والسلام المستدام في اليمن. فلا يوجد حل عسكري للنزاع.

اليمن وينبغي استئناف الحوارات المجدية بين الأطراف. وتؤيد جمهورية كوريا تأييدا تاما بدء عملية انتقال سياسي يقودها اليمنيون بمشاركة شاملة لجميع الفئات المهمشة حتى الآن، مثل النساء والشباب. ونؤيد أيضا المساعي المستمرة للبلدان الرئيسية في المنطقة، بما فيها المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ والسيدة ووسورنو على إحاطتهما، وأرحب بحضور ممثل اليمن معنا اليوم.

يجب على الحوثيين وقف أعمالهم المزعزعة للاستقرار في البحر الأحمر. وتكرر فرنسا إدانتها لهجماتهم على السفن التجارية في البحر الأحمر وخليج عدن، والتي لا تزال مستمرة، كما يشير أحدث تقرير للأمم العام عن هذا الموضوع. ويتحمل الحوثيون، من خلال تلك الأعمال المسلحة، المسؤولية الكاملة عن التصعيد. وندعوهم إلى الكف عن ذلك والإفراج فورا عن سفينة غالاكسي ليدر وأفراد طاقمها، الذين يحتجزونهم رهائن منذ 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ويشير القرار 2722 (2024)، الذي اتخذته مجلس الأمن في 10 كانون الثاني/يناير، إلى أنه يجب احترام ممارسة حقوق وحرية الملاحة وأن للدول، وفقا للقانون الدولي، الحق في الدفاع عن سفنها ضد الهجمات. ويجب احترام القرار وتطبيقه بالكامل. وستواصل فرنسا الاضطلاع بمسؤولياتها والإسهام في الأمن البحري في تلك المنطقة، بالتعاون مع شركائها في المنطقة، من أجل منع أي تصعيد. وننشر بالفعل أصولا عسكرية في إطار ولايتنا الوطنية. ونرحب بإطلاق الاتحاد الأوروبي عملية "أسبيدس" في البحر الأحمر، والتي تمثل إسهاما في الأمن البحري في المنطقة.

وينبغي ألا تصرف الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي التي يرتكبها الحوثيون في البحر الأحمر الانتباه عن الحالة داخل اليمن. وفي مواجهة التوترات المتصاعدة في بعض المحافظات، يجب تحويل الهدنة الجزئية، التي تخللتها حوادث عديدة، إلى وقف كامل ودائم للأعمال القتالية. ومن شأن إعلان وقف دائم لإطلاق النار أن يحسن

لقد مر الآن أكثر من شهر منذ أن اتخذنا القرار 2722 (2024)، الذي أدان فيه مجلس الأمن بشدة هجمات الحوثيين على السفن التجارية وطالب بوقفها فورا. ولدى جمهورية كوريا اقتناع راسخ بضرورة ضمان حرية الملاحة في جميع الحالات، ولذلك، نشعر بقلق بالغ إزاء تهديدات الحوثيين وهجماتهم على السفن التجارية في البحر الأحمر. غير أنه وعلى الرغم من رسائل المجتمع الدولي المتسقة، هاجم الحوثيون مرارا السفن التجارية، بما في ذلك شن هجمات خطيرة بالقذائف على سفينتين في الأسبوع الماضي تحديدا. وهذا غير مقبول وغير مبرر، بغض النظر عن أي أضرار. ويشير القرار 2722 (2024) بوضوح إلى حق الدول الأعضاء، وفقا للقانون الدولي، في الدفاع عن سفنها من الهجمات، بما فيها الهجمات التي تقوض حقوق الملاحة وحرية الملاحة. وتحث جمهورية كوريا الحوثيين بقوة مرة أخرى على وقف استنزاجاتهم الخطيرة.

لقد عانى الشعب اليمني بشدة على مدى العقد الماضي بسبب النزاع الذي يبدو أنه لا ينتهي أبدا في بلدهم. ومن المثير للقلق أنه وفقا لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024، لا يزال 18,2 مليون يمني - أكثر من نصف مجموع السكان - بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ومما يثير القلق أيضا أن انعدام الأمن الغذائي والآثار السلبية لتغير المناخ يزيدان من سوء الحالة الإنسانية المتردية أصلا. وبدلا من زيادة زعزعة استقرار المنطقة بهجماتهم غير المجدية في البحر الأحمر، ينبغي للحوثيين التركيز على التصدي للمشاق المستمرة التي يعاني منها الشعب اليمني من خلال التعاون مع الأطراف المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، من أجل إحلال السلام والتنمية المستدامين في اليمن. كما ينبغي لهم الاستجابة للنداءات الدولية من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في شمال اليمن.

ويؤيد وفد بلدي الجهود الحالية التي يبذلها المبعوث الخاص غرونديبرغ لبناء مستقبل أكثر إشراقا لليمن على الرغم من الحالة الصعبة جدا. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن الوقف الدائم لإطلاق النار واستئناف عملية سياسية يقودها اليمنيون أمران أساسيان لإنهاء معاناة الشعب اليمني. وعليه، ينبغي أن تتوقف فورا أي محاولات عسكرية داخل

منذ فترة، تتواصل الأطراف المعنية عن كثب بغية التوصل إلى حل سياسي للمسألة اليمنية، وتعمل بجد لإنهاء معاناة الشعب. ولذلك، أحرزت العملية السياسية بعض التقدم الإيجابي. وتشيد الصين بالمبعوث الخاص غرونديبرغ والأطراف اليمنية وبلدان المنطقة المعنية على مساعيهم.

ومع ذلك، من المثير للقلق أن التصعيد المستمر في البحر الأحمر، ولا سيما الأعمال العسكرية المتواصلة من جانب بعض البلدان ضد اليمن، قد أدى إلى تفاقم المخاطر الأمنية في المنطقة ووجه ضربة قوية للعملية السياسية في اليمن. وندعو الحوثيين إلى التوقف عن مهاجمة السفن التجارية. كما نشدد على أن المجلس لم يأذن قط لأي بلد باستخدام القوة ضد اليمن. ولا ينبغي لأي بلد أن يشوه القانون الدولي أو قرارات مجلس الأمن أو أن يسيء استخدامهما لإثارة توترات جديدة في البحر الأحمر.

وفي هذه اللحظة الحاسمة، نأمل أن تضع الأطراف اليمنية مصالح الشعب في المقام الأول وأن تظهر العزم وتقضي على التدخل وتدفع العملية السياسية بثبات نحو تحقيق النصر النهائي. ونؤيد مبدئيًا تولي اليمنيين القيادة وإمساحهم بزمام الأمور في دفع العملية السياسية. وندعم عمل المبعوث الخاص غرونديبرغ في جهوده المستمرة ونتطلع إلى أن تواصل البلدان ذات التأثير الكبير على الحالة اليمنية أداء دور بناء. فلا يزال اليمن يعاني من واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية في العالم. وشعبه بحاجة ماسة إلى الغذاء والمياه النظيفة والرعاية الصحية وغيرها من الضروريات الأساسية. وتشعر الصين بقلق بالغ إزاء الهشاشة على الجبهة الإنسانية. وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة المدخلات الإنسانية والإنمائية لليمن من أجل تحسين الحالة الإنسانية في الميدان بشكل فعال.

وترتبط التسوية السياسية للمسألة اليمنية ارتباطًا وثيقًا بمحيط البلد الإقليمي. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، فإن رقعة النزاع في غزة تتسع. والحالة في البحر الأحمر آخذة في التصاعد. وبالتالي، فإن الشرق الأوسط يقف على حافة خطر شديد. والأولوية الملحة لنا جميعًا هي الضغط من أجل وقف فوري لإطلاق النار في غزة واتخاذ تدابير

الحالة الإنسانية. ومع معاناة ما يقرب من نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي، يجب ألا تعاني الاستجابة الإنسانية من العواقب الملموسة للتوترات في البحر الأحمر. إن الشعب اليمني، وخاصة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، هم الضحايا الرئيسيون للتوترات في البحر الأحمر، حيث تشير المنظمات الإنسانية إلى التكاليف المتزايدة. كما يواصل الحوثيون عرقلة وصول الشركاء في المجال الإنساني في الميدان، وهم يتحملون المسؤولية بوضوح عن تدهور الحالة الإنسانية. ومن الضروري مواصلة إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين في اليمن بتكلفة معقولة.

وتدعم فرنسا آليات الأمم المتحدة التي تعمل على تعزيز المزيد من الاستقرار والأمن في اليمن، مثل آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن، التي تكافح الاتجار بالأسلحة في البحر الأحمر بشكل فعال. ولا بد من تعزيزها وتمويلها على نحو أفضل.

أخيرًا، تكرر فرنسا دعمها الكامل للمبعوث الخاص ولجهوده الدؤوبة لوضع خريطة طريق شاملة للجميع. لقد تعطلت عملية السلام بسبب السلوك غير المسؤول للحوثيين في البحر الأحمر، ولكن النية تتمثل في مواصلة العمل وفقًا لخريطة الطريق التي سيحددها المبعوث الخاص. وترحب فرنسا بجهوده وبالجهود وتعبئة القوى من جانب المملكة العربية السعودية وعمان وغيرهما من الجهات الفاعلة الإقليمية في ذلك الصدد.

ويجب أن يواصل مجلس الأمن العمل لإيجاد خطة للسلام. فهذا هو السبيل الوحيد نحو حل سياسي شامل وجامع يأخذ شواغل جميع اليمنيين ومصالحهم في الاعتبار بشكل كامل. ويجب أيضًا ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والواسعة والفعالة للمرأة اليمنية في المفاوضات السياسية. وندعو فرنسا الأطراف، والحوثيين في المقام الأول، إلى التصرف بمسؤولية بغية التوصل إلى اتفاق سياسي مع رئيس الوزراء اليمني الجديد، الذي نرحب بتعيينه.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أود بدايةً أن أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ والسيدة ووسورنو على إحاطتهما. وأرحب أيضًا بالممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

ونلاحظ مع الأسف أن الاتحاد الأوروبي، في سيره على خطى الأمريكيين، قرر أن يسير على نفس الدرب المحفوف بالمخاطر وأعلن عما سماه "العملية الدفاعية" الخاصة به، "أسبيدس"، التي ستبدأ وفقاً لبروكسل في 19 شباط/فبراير، أي الأسبوع المقبل. وأود أن أشدد على أن الاتحاد الروسي يدين بشكل قاطع الهجمات على السفن التجارية واعتراضها، وكذلك أي خطوات تعيق حرية الملاحة. وقد نقلنا رسائل بهذا المعنى إلى قيادة حركة أنصار الله، لحثها على التركيز على جدول الأعمال الداخلي في اليمن ووضع الاتفاقات ذات الصلة في صيغتها النهائية. ومع ذلك، فإن هذه المغامرة الغربية المشكوك فيها تؤدي إلى مخاطر إضافية على العملية الجارية بين الأطراف اليمنية ولا تجعل الملاحة في هذه المياه أكثر أماناً. بل على العكس، فإن الخطوات المدمرة التي يتخذها الغرب لن تؤدي إلا إلى نشر المزيد من الفوضى في جميع أنحاء المنطقة. وغني عن القول إن هذه الهجمات الخارجة عن نطاق القانون على اليمن لها تأثير سلبي على الحالة الإنسانية الصعبة بالفعل في البلد، حيث يوجد بالفعل نقص حاد في الغذاء والأدوية. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، تم تسليم 39 في المائة فقط من مبلغ الـ 4,3 بليون دولار المطلوب لدعم اليمنيين المحتاجين في عام 2023. وإذا كان زملاؤنا الأمريكيون والبريطانيون يريدون المساعدة حقاً، ينبغي لهم أن ينهوا فوراً نشاطهم العسكري ضد اليمن وأن يركزوا على تقديم مساعدة حقيقية للناس العاديين في جميع أنحاء البلد.

ويجب أن أذكر السبب الجذري للحالة التي نشأت - وهو العملية العسكرية الوحشية التي تقوم بها إسرائيل في قطاع غزة، والتي أثارت سلسلة من ردود الفعل في الشرق الأوسط بأسره، بما في ذلك تصرفات حركة أنصار الله. ومن شأن إعلان وقف فوري لإطلاق النار في غزة المساعدة في استقرار الحالة في البحر الأحمر، وبالتالي فإن خفض التصعيد في تلك المياه سيزيل العقبات أمام جهود المبعوث الخاص غرونديبرغ، الذي اضطر في ظل هذه الظروف للعودة إلى الدبلوماسية المكوكية بدلاً من أن يكون قادراً على إكمال عمله في وضع خريطة طريق للتوصل إلى تسوية بين اليمنيين. ويظل دعمنا لجهود السيد

لملوسة وفعالة ومسؤولة لمنع امتداد النزاع إلى المنطقة الأوسع. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للبلدان المعنية أن تستجيب للدعاءات القوية التي يوجهها المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان وشعوب المنطقة، وأن تكف عن عرقلة إجراءات المجلس وأن تتضم بإخلاص إلى الجهود الرامية إلى التوصل إلى وقف مبكر لإطلاق النار في غزة.

وتقف الصين، إلى جانب بقية المجتمع الدولي، على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل بلا كلل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة اليمنية والحفاظ على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، هانس غرونديبرغ، ومديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إديم ووسورنو، على إحاطتهما بشأن الحالة السياسية والإنسانية في البلد. بالطبع، كما فعلنا في الماضي، كان بإمكاننا أن نركز بياننا اليوم على جدول الأعمال الداخلي في اليمن، وهو آفاق التسوية ونتائج المفاوضات. ولكن من المؤسف أن تلك العمليات تعقدت بسبب عامل جديد ومدمر لا يمكن تجاهله، وهو العدوان المستمر لما يسمى "التحالف" الذي تقوده الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بمشاركة العديد من الدول التي تدور في فلكهما، على اليمن وهو بلد ذو سيادة. فلا تزال الضربات الواسعة النطاق التي بدأت في 11 كانون الثاني/يناير ضد تلك المنطقة في الشرق الأوسط مستمرة. إن تصرفات البلدان الغربية انتهاك مباشر للقانون الدولي. ولا تنطبق المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، التي يستندون إليها، على حالة تتعلق بالسفن التجارية. ولا يمكن التذرع بالحق في الدفاع عن النفس لكفالة حرية الملاحة، خاصة عندما يُزعم أننا نتكلم عن حماية السفن التي ترفع أعلام بلدان ثالثة. ولم يأذن مجلس الأمن بأي استخدام للقوة بموجب الفصل السابع من الميثاق. وهذا التفسير المشوه للقرار 2722 (2024) غير مقبول أيضاً. ولا يمنح القرار أي إذن باستخدام أي عمل من أعمال القوة في اليمن. إن هذا النهج الخطير الذي يتخذه الغرب على نحو متزايد بكثرته يقوض سلطة مجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها ويؤدي إلى تدمير هيكل الأمن العالمي برمته.

يحتاج عدد مدهل بلغ 18 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية وخدمات الحماية. ونرحب بتعيين جوليان هارنيس منسقا مقيما لليمن ونشكر سلفه، ديفيد غريسلي، على خدمته المتقانية. إن خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لعام 2024 شريان حياة لملايين اليمنيين. وندعو المانحين إلى دعم الأمم المتحدة في جهودها لإيصال المساعدة الإنسانية الأساسية. والحالة الغذائية والأمنية تبعث على القلق بنفس القدر. فهناك أكثر من 12 مليون شخص يفتقرون إلى إمكانية الوصول الكافية إلى مياه الشرب المأمونة، مما يؤدي إلى زيادة تبعث على القلق في حالات الكوليرا وغيرها من الأمراض المعدية. وتؤدي العوائق المزمنة أمام وصول العاملين في المجال الإنساني إلى تفاقم معاناة المدنيين اليمنيين. ونود أن نذكر جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وتحد القيود المفروضة على حرية تنقل النساء العاملات في مجال الإغاثة من إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية بين الفئات الأكثر ضعفا في اليمن. وفي ذلك الصدد، نكرر دعوتنا للحوثيين لرفع شروط المحرم بأثر فوري.

وهناك ما يقرب من 2,5 مليون طفل غير ملتحقين بمدارس. ويواجه 8 ملايين آخرين خطر ترك النظام التعليمي بسبب تدمير المباني المدرسية واستخدامها لأغراض أخرى أو النزوح الداخلي. ويجب على جميع الأطراف الامتناع عن الأعمال التي تعوق إمكانية الوصول إلى التعليم. وتقع على عاتقها مسؤولية صون وحماية واحترام وتعزيز الحق في التعليم، بما يتماشى مع القرار 2601 (2021).

كما سمعنا اليوم، فإن اليمن لا يشهد واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية والإنمائية في العالم فحسب، بل إنه أيضا أحد البلدان الأكثر عرضة لتغير المناخ. وقد تأكد ذلك من خلال الأضرار والاضطرابات الناجمة عن الكوارث الطبيعية الأخيرة، بما في ذلك الفيضانات الشديدة. وتكرر مألطة دعوتها إلى تحقيق التأزر من خلال حلول ملموسة، مع التركيز على تعزيز الإنذار المبكر وردود الفعل الاستباقية والزراعة والمنظومات الغذائية القادرة على التكيف مع تغير المناخ.

ويساور مألطة أيضا بالغ القلق إزاء تأثير التصعيد الأخير في المنطقة وتداعياته على خريطة طريق اليمن للسلام وعلى الحالة

غرونديبرغ ثابتا. ونعي إلى أي مدى أصبحت وساطة الأمم المتحدة معقدة بسبب التصرفات القصيرة النظر لأصدقائنا في الغرب، وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ومن الناحية العملية، فإن كل ضربة جديدة على اليمن تؤدي إلى موجة أخرى من التصعيد وتجعل احتمالات التطبيع أبعد منالاً.

وتسعى روسيا بإخلاص لمساعدة الشعب اليمني على التوصل إلى اتفاق، وقد ضاعفنا جهود الوساطة التي نقوم بها على خلفية الأعمال العدوانية لواشنطن والدول التي تدور في فلكها. ونحافظ على اتصالاتنا مع القوى السياسية اليمنية الرئيسية والشركاء الإقليميين الرئيسيين ونواصل تأكيد ضرورة تحقيق الاستقرار على المدى الطويل بأسرع ما يمكن من خلال حوار شامل للجميع بين اليمنيين تحت رعاية الأمم المتحدة. وندعو الشركاء إلى مواصلة التركيز على عملية السلام. ونحن مقتنعون بأن جميع أصحاب المصلحة اليمنيين، بما في ذلك قيادة أنصار الله، يريدون في نهاية المطاف مواصلة الحوار. لكنهم لا يحتاجون إلى مساعدتنا فحسب. إنهم يحتاجون منا ألا نتدخل أو أن نخلق مشاكل إضافية أمام التوصل إلى تسوية يمنية من خلال تصرفات غير مدروسة.

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ والمديرة ووسورنو على إحاطتهما الشاملتين وجهودهما الدؤوبة.

بالنظر إلى التوترات المتصاعدة في المنطقة، من الأهمية بمكان أن تظل أطراف النزاع في اليمن ملتزمة بإيجاد اتفاق سياسي يمكن أن يؤدي إلى السلام المستدام. وسيكون وضع خريطة طريق برعاية الأمم المتحدة أمرا حاسما لكفالة الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الأطراف في كانون الأول/ديسمبر 2023. وبشكل أكثر تحديدا، تشمل تلك الالتزامات تنفيذ وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني وتحسين الظروف المعيشية والمشاركة في الاستعدادات لاستئناف عملية سياسية شاملة للجميع يقودها اليمنيون ويملكون زمامها، برعاية الأمم المتحدة.

إن حالة الطوارئ الإنسانية في اليمن مصدر قلق بالغ لمألطة ويجب أن تظل أولوية للمجلس. فبعد تسع سنوات من هذا النزاع،

المتهورة على السفن والشحن التجاري في البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن.

ويجدر بنا أيضا أن نكرر أن الولايات المتحدة لا ترغب في أن ترى المزيد من النزاع في المنطقة.

وندعو الحوثيين مرة أخرى إلى إطلاق سراح طاقم السفينة التجارية غالاكسي ليدر. لقد مر قرابة ثلاثة أشهر منذ أن أخذ الحوثيون الطاقم المكون من 25 فردا رهائن واحتجزوا سفينتهم، وكل يوم يستمر فيه احتجازهم أمر غير مقبول.

لا يمكن لإيران أن تتكر دورها في تمكين ودعم الهجمات التي ينفذها الحوثيون، بالنظر إلى دعم إيران المادي طويل الأجل وتشجيعها لأعمال الحوثيين المزعزعة للاستقرار في المنطقة.

فمنذ عام 2014، يزود الحرس الثوري الإيراني الحوثيين بترسانة متنامية من الأسلحة المتطورة التي يستخدمونها لمهاجمة السفن التجارية في البحر الأحمر. وتوفير تلك المواد ينتهك القرارين 2140 (2014) و 2216 (2015).

وخلال الفترة بين عامي 2015 و 2023، اعترضت الولايات المتحدة وشركاؤها ما لا يقل عن 18 سفينة تهرب الأسلحة بشكل غير مشروع إلى الحوثيين وصادرت مكونات قذائف تسليحية وقذائف انسيابية وصواريخ موجهة مضادة للسفن وطائرات مسيرة وغيرها من الأسلحة.

وقبل أسابيع تحديدا، في 11 كانون الثاني/يناير، اعترضت قوات بحرية الولايات المتحدة سفينة تنقل بشكل غير قانوني مساعدات فتاكة متقدمة، بما في ذلك مكونات قذائف تسليحية وقذائف انسيابية متطورة إيرانية الصنع، من إيران لإعادة إمداد المسلحين الحوثيين في اليمن.

وندعو مرة أخرى جميع الدول الأعضاء - وخاصة تلك التي لديها قنوات مباشرة مع إيران - إلى الضغط على قادة إيران لكبح جماح الحوثيين ووقف تلك الهجمات الخارجة عن نطاق القانون والتقييد بالتزاماتهم بموجب قرارات مجلس الأمن.

الإنسانية. على النحو المعترف به في القرار 2722 (2024)، يجب على الحوثيين أن يوقفوا فوراً جميع الهجمات على السفن التجارية وأن يطلقوا سراح أي أفراد أو سفن رهن الاحتجاز لديهم. وعلاوة على ذلك، نكرر التأكيد على أن جميع الدول الأعضاء التي تدافع عن سفنها يجب أن تفعل ذلك وفقا للقانون الدولي.

وتدعو مالطة جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وإعطاء الأولوية للقنوات الدبلوماسية حتى لا تزيد من تصعيد الحالة الراهنة.

في الختام، يجب على المجتمع الدولي حماية المكاسب التي تحققت بشق الأنفس نحو تحقيق السلام في اليمن. وندعو جميع الأطراف إلى أن تبقى ملتزمة بالموافقة على خريطة طريق للأمم المتحدة للتوصل إلى وقف رسمي لإطلاق النار وعملية سياسية وضمنان إيصال المعونة الإنسانية دون عوائق. وعلينا أن نواصل دعم شعب اليمن وأن نضمن حماية مساهمهم نحو تحقيق السلام بعد قرابة عقد من النزاع.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما اليوم. واسمحوا لي أيضا أن أرحب بممثل اليمن في هذه الجلسة.

كما ترحب الولايات المتحدة بتقرير الأمين العام المنشور في الأسبوع الماضي عن تهديدات الحوثيين للأمن البحري. إن الإبلاغ عن هجمات الحوثيين على السفن التجارية والتجارية في البحر الأحمر، على النحو المطلوب في القرار 2722 (2024)، يوضح مدى هذا التهديد وضرورة أن يواصل المجلس مطالبة الحوثيين بوقف هجماتهم.

وردا على الهجمات على سفن بحرية أمريكية، اتخذت الولايات المتحدة التدابير اللازمة والمتناسبة في إطار ممارسة حقها الأصلي في الدفاع عن النفس، على النحو المبين في رسائل وُجّهت إلى هذا المجلس في 12 و 26 كانون الثاني/يناير وفي 6 شباط/فبراير. وكما أشرنا في رسائلنا، فإن تلك الضربات، التي سُنت دفاعا عن النفس، تهدف إلى تعطيل وإضعاف قدرة الحوثيين على مواصلة هجماتهم

يتعلق بتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان، بل يجب تليتها أيضا. ولهذا السبب، نواصل الدعوة إلى إطلاق سراح موظفينا المحليين الذين يحتجزهم الحوثيون في صنعاء منذ أكثر من عامين وجميع المحتجزين ظلما في اليمن.

وقبل كل شيء، لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بتحقيق السلام الدائم والاستقرار والازدهار للشعب اليمني.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلت بالفرنسية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين على إحاطتهما وعلى جهودهما الدؤوبة، بما في ذلك الجهود التي بذلها المبعوث الخاص مؤخرا، لتعزيز السلام وحماية المدنيين في اليمن. وأود أيضا أن أرحب بممثل اليمن في جلسة مجلس الأمن هذه.

كما سمعنا، فقد بدأ هذا العام لتوه، ويجد اليمن نفسه مرة أخرى عند مفترق طرق. وفي حين أن الآمال في التوصل إلى تسوية سلمية لا تزال قائمة، فإن الديناميات الإقليمية مؤخرا أدت إلى مخاطر إضافية. ونعلم جميعا أن وقف التصعيد على الصعيد الإقليمي سيكون له تأثير إيجابي على اليمن. وبالمثل، سيكون للسلام الدائم في اليمن أثر على استقرار المنطقة، بما في ذلك الأمن في البحر الأحمر. ولهذا السبب، يجب الحفاظ على المكاسب التي تحققت بفضل المناقشات الجارية. ويجب على الأطراف أن تلتزم التزاما كاملا بعملية شاملة للجميع تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، ستكون مقترحات السلام غير قابلة للتحقيق ولن يكون هناك سبيل لكفالة الأمن الدائم في البلد دون الالتزام المستمر من جانب جميع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك المشاركة الكبيرة للمرأة. وكما قالت السيدة ياسمين الإيراني من مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية للمجلس في أيار/مايو الماضي (انظر S/PV.9323)، فإن "اليمنيين شبابا ونساء وبكل شرائحهم قادرون تماما على إعادة بناء بلادهم وتشكيل مستقبله".

وعلاوة على ذلك، تدعو سويسرا جميع الأطراف إلى توخي الحذر وضبط النفس، فضلا عن الاحترام الصارم للقانون الدولي ومضاغفة الجهود الدبلوماسية لتحقيق تلك الغاية. فأني تدهور آخر في الحالة

يحاول الحوثيون فرض حصار خانق على الشحن العالمي عبر البحر الأحمر. ونتيجة لذلك، يواجه الناس في جميع أنحاء العالم زيادة في تكاليف السلع والإمدادات. إن تغيير مسار سفينة حول أفريقيا يضيف ما يقرب من 10 أيام ومليون دولار في تكاليف الوقود لكل رحلة في اتجاه واحد بين آسيا وأوروبا.

كما يواصل الحوثيون فرض حصار على المدن في اليمن ومنع نقل الغذاء والماء والمساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين، مما يكشف نفاق ادعاءاتهم.

في الشهر الماضي، كانت الولايات المتحدة قد أعلنت تصنيف حركة أنصار الله، المعروفة باسم الحوثيين، منظمة إرهابية عالمية محددة بصفة خاصة، اعتبارا من 16 شباط/فبراير. وباعتبارنا أكبر مانح في العالم للمساعدات الإنسانية لليمن، أخرجنا تاريخ سريان التصنيف للتشاور مع أصحاب المصلحة بشأن تقليل التأثير الذي قد تحدثه هذه الإجراءات على الحالة الإنسانية. وبالإضافة إلى الإعفاءات لأسباب إنسانية المعمول بها والتي تخفف من الأثر الإنساني على الشعب اليمني، أعلنت الولايات المتحدة أيضا عن تراخيص عامة جديدة لدعم استمرار إمكانية وصول السلع والخدمات الأساسية في اليمن.

وتسعى الولايات المتحدة إلى استهداف الأنشطة الإرهابية للحوثيين بدقة، مع تخفيف أي ضرر إنساني على الشعب اليمني الذي يستحق فرصة مستقبل أفضل. وتحقيقا لهذه الغاية، نهى دولة السيد أحمد عوض بن مبارك على تعيينه رئيسا للوزراء في اليمن ونشكر رئيس الوزراء المنتهية ولايته معين عبد الملك سعيد على خدمته للشعب اليمني. ونشيد بكليهما على التزامهما المستمر بعملية سياسية بين الأطراف اليمنية بقيادة الأمم المتحدة تهدف إلى إنهاء النزاع اليمني.

ومن المهم ألا يدعم أي إطار سلام بين اليمنيين الحوار بين الحوثيين والحكومة فحسب، بل أن يشمل أيضا تواصلًا واسعًا مع المجتمع المدني اليمني وأصحاب المصلحة الآخرين. ويجب عدم الاكتفاء بسماع دعواتهم إلى تحقيق العدالة والمساءلة والإنصاف فيما

السيد جوبغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات اليوم - المبعوث الخاص غرونديبرغ والمديرة ووسورنو. كما أهنئ السيد جوليان هارنيس على تعيينه منسقا مقيما. وبما أن هذه الإحاطة هي أول إحاطة مفتوحة لدينا بشأن اليمن، أود أن أعرب عن دعم سلوفينيا الكامل لعمل مكتبيهما. وأود أيضا أن أرحب بممثل اليمن في جلسة اليوم.

سأبدأ اليوم بتناول الأزمة الإنسانية في اليمن - وهي واحدة من أسوأ الأزمات في العالم. وقد تم التركيز على ذلك بشكل كبير من خلال استعراض الاحتياجات الإنسانية لعام 2024 وخطة الاستجابة، التي نشرت في وقت سابق من هذا الشهر. وعلى نحو ما أبلغتنا المديرة ووسورنو للتو، لا يزال اليمن واحدا من أكثر البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بعد سنوات من النزاع والنزوح والآثار المتزايدة لتغير المناخ، التي أدت إلى الجفاف والفيضانات. وإن تأثير ندرة المياه في البلد على الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي المناسب ينذر بالخطر. ونشعر بالرعب إزاء تعرض الأطفال اليمنيين، على وجه الخصوص، يوميا لخطر الألغام الأرضية وغيرها من الذخائر غير المنفجرة. ويتفاقم كل هذا بسبب حالة التمويل الإنساني الصعبة والبيئة الأمنية غير المستقرة للعاملين في مجال المعونة في الميدان.

وأبدأ بإثارة هذه القضية اليوم لأنه في خضم حرب إقليمية أوسع نطاقا، ينبغي ألا يُغض الطرف عن معاناة الشعب اليمني خلال تسع سنوات طويلة من الحرب أو نسيانها. يجب أن يظل الشعب اليمني حافزا الأساسي لإيجاد حل لهذا النزاع الذي طال أمده.

وقد لاح حل في الأفق لبعض الوقت. ورحبنا بالمعلومات المستكملة التي قدمها المبعوث الخاص، على نحو ما أعلن في كانون الأول/ديسمبر، بأن الأطراف التزمت بالتوصل إلى وقف لإطلاق النار ووضع خارطة طريق للأمم المتحدة. ومن المخيب للأمل، وإن لم يكن غير متوقع، أن يؤثر تدهور الحالة في جميع أنحاء المنطقة على عملية السلام في اليمن في الوقت الحالي.

ونؤيد تأييدا تاما استمرار جهود الأمم المتحدة لترجمة الهدنة إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني تحترمه جميع الأطراف.

ستكون له عواقب إنسانية واقتصادية مدمرة. وقد رأينا ذلك بأنفسنا: كان للعقد الأخير من الحرب تأثير شديد على العديد من قطاعات المجتمع اليمني، ولا سيما التعليم. وأبلغنا المجتمع المدني اليمني بوضوح بأن ملايين الأطفال يحملون الآن الأسلحة بدلا من الحقايب المدرسية. وهذه الحالة غير مقبولة. ولهذا السبب، ندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ خطط عملها لوضع حد للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنعها.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، تُذكر سويسرا بأن الأطراف ملزمة بموجب القانون الدولي الإنساني بالإذن بإبصال المعونة الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق وتيسير ذلك. وفي ذلك الصدد، وكما نؤكد بانتظام، فإن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية محميون بموجب القانون الدولي الإنساني ويجب أن يتمكنوا من العمل بغض النظر عن أي مسألة تتعلق بالجنسية. وتشيد سويسرا بالتزام النساء والرجال الذين يعملون في واحدة من أصعب البيئات في العالم. ويتيح التزامهم تقديم المساعدة الحيوية لملايين البشر. وكما أكدت مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن هذه المساعدات ضرورية، لا سيما في ضوء المستوى المقلق جدا لانعدام الأمن الغذائي في اليمن.

إن الشعب اليمني عالق في أزمات متتالية ومتراكمة، وتغير المناخ من بين أخطرها. وإلى جانب النزاع، تدفع الزيادة في الكوارث الطبيعية الناس إلى مغادرة ديارهم، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية الحالية. ولهذا السبب، فإن ثمة حاجة لا إلى زيادة المعونة الإنسانية فحسب، بل أيضا إلى تعزيز نظم الإنذار المبكر.

وأخيرا، لا بد من معالجة النقص الهيكلي في الموارد المائية. وسيطلب منع نشوب النزاعات المتصلة بالمياه في المستقبل، على وجه الخصوص، اتخاذ تدابير سياسية تعالج التحديات المتصلة بالمياه.

ويجب على المجلس وبلدان المنطقة مضاعفة الجهود المبذولة للإسهام في تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء محادثات السلام والاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة. وفي هذا السياق، تود سويسرا أن تؤكد من جديد دعمها الكامل للمبعوث الخاص هانس غرونديبرغ. ولا يمكن للشعب اليمني أن ينتظر أكثر من ذلك.

وتكرر إكوادور تأكيد ضرورة الامتثال للقرار 2722 (2024) وتدعو الحوثيين إلى وقف هجماتهم على السفن التجارية والإفراج عن جميع أفراد الطاقم المحتجزين.

بعد ما يقرب من تسع سنوات من الحرب، يحتاج أكثر من نصف سكان اليمن - 18.2 مليون شخص - إلى مساعدات إنسانية، والتي تتطلب، وفقا لخطة الاستجابة الإنسانية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لعام 2024، ميزانية قدرها 2.7 بليون دولار. إن الشعب اليمني يحتاج اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى دعم المجتمع الدولي. ومن شأن المزيد من التصعيد في النزاع أن يعكس مسار التحسن الطفيف الذي شهده الوضع الإنساني في اليمن في عام 2023 نتيجة للهدنة.

لقد تسببت الهجمات على السفن التجارية في البحر الأحمر في زيادة أسعار النقل وتأخير شحنات السلع الأساسية، مثل الوقود والمواد الغذائية.

وتظهر التوقعات بشأن الحالة في اليمن أن السكان سيعانون من مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية، حيث سترتفع من 41 في المائة إلى 45 في المائة، أي ما يعادل 4.56 مليون شخص. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تضطر المنظمات الإنسانية إلى وقف عملياتها في المناطق التي وقعت فيها الأعمال العدائية، مما يؤثر على السكان الضعفاء الذين يحتاجون إلى مساعدتها.

ويكرر بلدي دعوة الأمين العام والمبعوث الخاص الأطراف إلى الامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب نزاع مسلح جديد، الذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات الإقليمية، بالإضافة إلى تقويض عملية السلام الهشة والتقدم المحدود في المجال الإنساني.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للمبعوث الخاص غرونديبرغ وللسيدة ووسونو، مديرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. كما أعرب عن تقديري للأمانة العامة والمنظمة البحرية الدولية على إعدادهما التقرير، وفقا للقرار 2722 (2024).

وندرج الحاجة إلى إجراء حوار شامل بين اليمنيين والتوصل لتسوية سياسية، ونشدد على أهمية أن يكون للمجموعات الممثلة تمثيلا ناقصا، مثل النساء والشباب، صوت مجد في هذه العملية.

وترحب سلوفينيا بالجهود التي تمس الحاجة إليها الآن أكثر من أي وقت مضى التي يبذلها المبعوث الخاص لمواصلة العمل مع جميع الجهات المعنية، ونشجع من لهم تأثير على الأطراف على استخدامه بحكمة وتعزيز الحوار البناء.

وقد اعتمدنا، في الشهر الماضي، القرار 2722 (2024) الذي يدين هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، والتي استمرت للأسف. وأكرر دعوة سلوفينيا إلى وقف تلك الهجمات.

وفي الختام، ندعو بإلحاح إلى أن يظل تحقيق السلام الذي طال انتظاره للشعب اليمني أولوية قصوى للجميع. وندعو مجلس الأمن إلى أن يظل متحدا في ذلك المسعى. ونشدد على ضرورة إعطاء الأولوية للجهود الدبلوماسية، أولا وقبل كل شيء.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أعرب عن امتناني للمبعوث الخاص هانس غرونديبرغ على المعلومات التي قدمها، وكذلك السيدة إديم ووسونو، مديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. كما أرحب بممثل اليمن في جلسة اليوم.

أكرر الإعراب عن تقديري لعمل المبعوث الخاص غرونديبرغ في النهوض بعملية الحوار القائمة على الالتزام بالديمقراطية والحكم الرشيد والمصالحة الوطنية في اليمن وأشجعه على مواصلة هذه الجهود. وأعتنم هذه الفرصة لأتمنى للمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية الجديد للأمم المتحدة في اليمن، السيد جوليان هارنيس، النجاح في مهامه.

ويشعر وفد بلدي بالقلق إزاء الأثر الذي يمكن أن يحدثه تصاعد العنف في البحر الأحمر، الناجم عن هجمات الحوثيين على السفن التجارية، على وضع خريطة طريق للمفاوضات. ونعتقد أن الحوار السياسي بين اليمنيين، تحت رعاية الأمم المتحدة، هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق سلام مستدام في اليمن.

تأخير الواردات وزيادة تكاليفها الناجمة عن المخاطر الأمنية المتزايدة في البحر الأحمر إلى تقاوم محنة الشعب اليمني. كما نشعر بقلق عميق إزاء سوء التغذية الحاد ونقص الغذاء في جميع أنحاء البلاد. ويحدونا أمل صادق في أن يتمكن برنامج الأغذية العالمي من استئناف عملياته الحيوية في أقرب وقت ممكن. ونظرا للنقص الكبير الحالي في التمويل الإنساني، قررت اليابان مؤخرا تقديم مساهمة إضافية بأكثر من 18 مليون دولار لليمن من ميزانيتها التكميلية الحالية. ويشمل ذلك مساهمة بحوالي مليوني دولار لبرنامج الأغذية العالمي لزيادة قدرته على تقديم المساعدات الغذائية الطارئة للأشخاص الأكثر ضعفا في اليمن. ولا تزال اليابان ملتزمة بتحسين الحالة الإنسانية في ذلك البلد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة غيانا.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن زائدا واحدا (مجموعة 1+3)، وهي الجزائر وموزامبيق وسيراليون وبلدي غيانا. وأود أن أرحب بالمبعوث الخاص للأمم المتحدة هانس غرونديبرغ والسيدة إديم ووسورنو، مديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وأن أشكرهما على إحاطتهما القيمتين. ونرحب أيضا بمشاركة ممثل اليمن في جلسة اليوم.

في البداية، تود مجموعة 1+3 أن تؤكد من جديد التزامها القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية. ونقر بالمشاركة الإيجابية للحكومة اليمنية والتزامها بالجهود الدولية والإقليمية لإنهاء النزاع واستئناف العملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة. وتتطلب الحالة في اليمن جهدا جماعيا لتعزيز التزام ودعم منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية في السعي لتحقيق سلام شامل ودائم. وفي ذلك السياق، نرحب بتعيين السيد جوليان هارنيس منسقا مقيما للأمم المتحدة في اليمن ومنسقا جديدا للشؤون الإنسانية في البلد. يستحق الشعب اليمني السلام والأمن والاستقرار في النهوض بمستقبله السياسي والاقتصادي.

إن الدور التيسيري للمبعوث الخاص للأمم المتحدة، والجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية وعمان بهدف تسهيل استئناف

أود اليوم أن أركز على ثلاث مسائل: الأزمة المستمرة في البحر الأحمر، وعملية السلام، والحالة الإنسانية في اليمن.

أولا، لقد شهدنا عددا هائلا من التقارير عن قيام الحوثيين بإطلاق أو محاولة إطلاق الصواريخ والطائرات المسييرة بدون طيار وغيرها من الأسلحة المتقدمة باتجاه السفن في البحر الأحمر والمناطق المجاورة له. وقد أدت تهديدات الحوثيين المستمرة للأمن البحري وحقوق الملاحة إلى انخفاض حاد في التجارة عبر قناة السويس، على نحو ما أبلغ الأمين العام الجمعية العامة مؤخرا. فالعديد من السفن التجارية تضطر الآن إلى اتخاذ الطريق الأكثر تكلفة واستهلاكاً للطاقة والوقت حول جنوب أفريقيا للسفر بين آسيا وأوروبا. وقد شهدت الأعمال التجارية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في بلدي، بالفعل تأثيرا سلبيا في الحياة الواقعية بسبب ذلك الاضطراب في سلاسل الإمداد العالمية.

وقد أعربت عن قلقي البالغ إزاء هذه المشكلة عدة مرات في القاعة، وأعلن مجلس الأمن ذلك بشكل لا لبس فيه في القرار 2722 (2024)، ولكن اليابان تعرب مرة أخرى عن إدانتها لهجمات الحوثيين وتطالب بوقفها فورا.

وبالمثل، ندين الاستيلاء على السفينة "غالاكسي ليدر" التي تديرها اليابان ونطالب بالإفراج الفوري عن السفينة وأفراد طاقمها البالغ عددهم 25 شخصا، والتي يحتجزها الحوثيون بشكل غير قانوني منذ ما يقرب من ثلاثة أشهر.

ثانيا، بالانتقال إلى عملية السلام في اليمن، تشيد اليابان بجهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص، فضلا عن الدور الحاسم الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، على الرغم من الظروف الحالية الصعبة جدا. تعتقد اليابان أن الاستقرار السياسي أمر بالغ الأهمية لليمن، لأنه لن يعزز الأمن القومي للبلاد فحسب، بل سيبضع أيضا أساسا لتحسين الحالة الاقتصادية والإنسانية. وسنواصل دعم عمل المبعوث الخاص ونأمل أن تتمكن خارطة طريق الأمم المتحدة التي يعدها هو وفريقه من تحقيق سلام دائم في اليمن.

ويعاني الشعب اليمني من حالة إنسانية فظيعة على مدى تسع سنوات من النزاع. وتشعر اليابان بقلق بالغ إزاء احتمال أن تؤدي حالات

سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية وخدمات الحماية في عام 2024، مع 17,6 مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي والتغذوي. ومن هذا المنطلق، نرحب باستئناف برنامج الأغذية العالمي للإمدادات الغذائية إلى البلد، وندعو جميع الأطراف المعنية إلى دعم البرنامج في ذلك المسعى.

وتشدد مجموعة I+3 على أن على الأطراف التزاماً قانونياً بضمان السماح للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية بالقيام بعملهم دون عوائق ودون تعرضهم للأذى. ويجب وقف أخذ الرهائن وغير ذلك من الأخطار التي تهدد وجودهم وقدرتهم على أداء واجباتهم بفعالية، بما في ذلك حرمانهم من حرية التنقل. ونحث بقوة على إطلاق سراح جميع العاملين في المجال الإنساني والإنهاء الفوري لجميع أشكال التخويف المستخدمة لتثنيهم عن القيام بعملهم الحيوي.

لقد احتدمت الأزمة في اليمن لفترة طويلة جداً، ومزقت نسيج الأمة. فمن ناحية، تقاوت القوات الموالية للحكومة المعترف بها دولياً للحفاظ على النظام، بينما يتحدى الحوثيون سلطتها ويسيطرون على مساحات كبيرة من الأراضي، بما في ذلك العاصمة صنعاء، من ناحية أخرى. لقد خلف النزاع الذي لا هوادة فيه سلسلة من الدمار والتشريد واليأس.

ونريد أن نبرز الحاجة الملحة إلى التمويل لدعم العمليات الإنسانية. ومما يقلقنا أن حافزة التمويل الإنساني لم تحقق بعد هدفها المنشود. ولذلك، ندعو الشركاء والمانحين الدوليين إلى تقديم مساهمات مجدية للصندوق. وسيحافظ الدعم المقدم من الدول الأعضاء على حياة ملايين اليمنيين المحتاجين. كما يجب أن يتجاوز التمويل المساعدات الإنسانية ليشمل برامج التنمية في اليمن. معاً يمكننا الاستمرار في دعم شعب اليمن الصامد واتخاذ خطوات حاسمة نحو حل ما لا يزال أحد أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم.

ويجب معالجة استمرار تدهور الحالة في اليمن، بما في ذلك الأزمة الإنسانية والظروف الاقتصادية المروعة، إلى جانب الأعمال التي يرتكبها الحوثيون. ونحث الحوثيين على الامتناع عن استخدام

العملية السياسية فيما بين اليمنيين تحت رعاية الأمم المتحدة، أمران حيويان لضمان عملية سياسية شاملة وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولذلك، نرحب بالمشاورات الجارية مع جميع الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة كجزء من إطار عملية سلام شاملة ونعرب عن دعمنا الكامل لها. وتشدد مجموعة I+3 على أهمية الحفاظ على الالتزامات الأخيرة التي أعلنتها الأطراف في كانون الأول/ديسمبر 2023 والمناقشات الجارية حول خريطة الطريق الخاصة بالأمم المتحدة التي من شأنها تفعيل وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، واستئناف عملية سياسية شاملة تحت رعاية الأمم المتحدة ومعالجة الأولويات الرئيسية لصالح الشعب اليمني. علاوة على ذلك، نشدد على أهمية أن توفر الأطراف المجال للمشاركة الكاملة والفعالة والمجدية للمرأة اليمنية والمجتمع المدني في كل مرحلة من مراحل عملية السلام، مشيرين إلى استعدادهما وقدرتهما المثبتين منذ أمد بعيد على المشاركة في الجهود الوطنية على جميع المستويات لحل النزاع.

وتدعو مجموعة I+3 الحوثيين إلى الالتزام بعملية السلام في البلد والمحافظة على هدف الحفاظ على وقف شامل ودائم لإطلاق النار. إن الحفاظ على وقف شامل لإطلاق النار استناداً إلى هدنة نيسان/أبريل 2022 قد يحفز ويغلب كفة صوت العقل في عملية السلام نفسها وما يكفها من جوانب أخرى ذات الصلة. وفي هذا السياق، نحث الحوثيين على وقف الأعمال العدائية والامتناع عن تهديد السفن التجارية وتعريض الملاحة الدولية والأرواح البريئة للخطر.

وبعد تسع سنوات من النزاع، لا تزال الاحتياجات الإنسانية في اليمن شديدة. والتوصل إلى اتفاق سياسي يؤدي إلى سلام مستدام هو الحل الوحيد في الأجل الطويل للأزمة الإنسانية في اليمن. وتشعر مجموعة I+3 بقلق عميق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في البلد، والتي تؤثر بشكل خطير على النساء والأطفال. وقد أثر النزاع على الإغاثة الإنسانية ودمر البنية التحتية المدنية الحيوية مثل المستشفيات والمدارس والعيادات الصحية، وقتل الكثيرين. وندعو الأطراف المسؤولة إلى إزالة الحواجز التي تؤثر على تدفق المعونة الإنسانية وقدره العاملين في المجال الإنساني على أداء واجباتهم. ونلاحظ أن 18,2 مليون يمني

الحميدة للأمين العام والجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان بهدف تسهيل استئناف العملية السياسية بين اليمينيين لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام الدائم في اليمن.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): اسمحو لي، السيد الرئيس، في البداية أن أقدم إليكم بالتهنئة على رئاستكم لأعمال هذا المجلس في هذا الشهر، وأن أعرب عن خالص أمنياتنا لكم ولبلدكم الصديق بكل التوفيق والنجاح. وأشكر سلفكم الممثل الدائم لفرنسا الصديقة على رئاسته الموفقة في الشهر الماضي. وأنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالتهنئة لأعضاء الجدد في هذا المجلس. أشكر السيد هانس غرونديبرغ والسيدة إديم ووسورنو على إحاطتهما.

إن السلام هو سبب وجودنا. والشيء المفقود في المشهد اليمني اليوم وبشكل كبير هو السلام بكل أبعاده، حيث أن الحروب والصراعات تدمر الدول والمجتمعات، والسلام يخلق الأمن والاستقرار والتنمية. واليوم يعد بناء السلام في اليمن ضرورة حتمية ومصالحة يمنية وإقليمية ودولية. ويؤكد مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية مجدداً على حاجة شعبنا اليمني إلى السلام والعدالة والمساواة والتنمية. وهدفنا اليوم هو السعي إلى تحقيق هذا الخيار الذي يعود بالنفع على شعبنا وطي صفحة الحروب والصراعات المدمرة.

ويعبر مجلس القيادة الرئاسي عن انفتاحه على كل المبادرات والمساعي الحميدة لتحقيق السلام الشامل والمستدام المبني على مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي المقدمة القرار 2216 (2015). وفي هذا الإطار، نجدد دعمنا الكامل للجهود الإقليمية والدولية وجهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ونشيد بالجهود المخلصة التي يبذلها الأصدقاء في المملكة العربية السعودية الشقيقة لإحياء العملية السياسية برعاية الأمم المتحدة، بما يفضي إلى معالجة الأزمة اليمنية

التدابير التعسفية التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم معاناة السكان. وتشعر مجموعة 1+3 بالقلق إزاء تصاعد استخدام القوة في المنطقة في ظل حالة متفجرة بالفعل. وستؤثر الهجمات المستمرة على الأراضي اليمنية على المساعدات الإنسانية وتزيد من سوء الحالة الأمنية في البلد. وتهدد موجة الضربات الجوية بتعريض محادثات السلام وتجديد الأطراف للالتزام للخطر. ونحث على توخي الحذر الواجب في تجنب أي عمل يمكن أن يقوض أو يعرقل جهود المبعوث الخاص نحو هدف تحقيق سلام شامل ودائم في اليمن. ونطلب من جميع المعنيين ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وإعطاء الأولوية للقنوات الدبلوماسية على الخيارات العسكرية، والدعوة إلى وقف التصعيد.

ومن الضروري التأكيد على أن الشرق الأوسط يقف عند مفترق الطرق، مع تصاعد الحالة الحالية في اليمن ولبنان والعراق وسورية إلى نقطة يمكن أن يصبح فيها الامتداد الإقليمي للنزاع في غزوة حقيقة واقعة. وسيكون من الحكمة أن تمارس جميع الأطراف ضبط النفس وأن تمتنع عن زيادة تصعيد التوترات. ويجب منع اندلاع نزاع إقليمي أوسع نطاقاً في الظروف الراهنة بكل الوسائل الضرورية، وينبغي تكثيف الجهود الدبلوماسية لحل الحالة. ونحث على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس واتخاذ خطوات فورية ترمي إلى تخفيف حدة التوترات في الشرق الأوسط. ونكرر دعوتنا إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة، وهو أمر بالغ الأهمية في ضمان الاستقرار الإقليمي.

ويجب أن يكون الاستقرار والأمن في المنطقة على رأس الأولويات. لا بد من معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، ويجب متابعة جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد بنفس القدر من الاهتمام والتفاني والالتزام. ويجب أن نستخدم جميع الأدوات الدبلوماسية وعمليات الوساطة القائمة لضمان إطلاق سراح الرهائن وجميع المدنيين الذين ما زالوا في الأسر، والتوصل بشكل جماعي إلى وقف إطلاق نار إنساني لإنهاء النزاع في غزة. وتؤكد مجموعة 1+3 الأفريقية دعمها لعملية سياسية شاملة للجميع وبقيادة ومملكية وطنية تحت رعاية الأمم المتحدة، ويكون هدفها الواضح هو التوصل إلى سلام دائم وشامل في اليمن. ونؤكد من جديد دعمنا القوي والتزامنا بعمل المبعوث الخاص للأمم المتحدة والمساعي

في ذلك المدن والموانئ التي تحولت إلى منصات لتهديد أمن وسلامة الملاحة الدولية.

وتحمل الحكومة اليمنية الميليشيات الحوثية مسؤولية جر اليمن إلى ساحة صراع دولي لأغراض دعائية وادعاءات مضللة ليس لها علاقة بنصرة القضية الفلسطينية العادلة. فإنها تعيد التذكير بأن بعض سياسات المجتمع الدولي تجاه التعامل مع الأزمة اليمنية قد ساهمت في بقاء وتعزيز سيطرة هذه الميليشيات وتشجيعها على الاستمرار في ارتكاب المزيد من الأعمال العدائية التي تمثل تهديدا للأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين. وندعو المجتمع الدولي مجددا إلى خلق مقاربة واقعية وضرورة تصحيح السرديات المغلوطة والنهج المتبع في التعاطي مع الوضع في اليمن وإدراك خلفياته.

ترحب الحكومة اليمنية بالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة بشأن تصنيف الميليشيات الحوثية جماعة إرهابية عالمية. وندعو إلى الاستجابة لمتطلبات تصنيف هذه الميليشيات منظمة إرهابية لوقف انتهاكاتها وجرائمها بحق اليمنيين وإعادة النظر في سلوكها الإرهابي ونبذ العنف والقبول بالحلول السياسية لإحلال السلام في اليمن والكف عن تهديد أمن واستقرار اليمن والمنطقة.

إن التصعيد الأخير في البحر الأحمر سيجتريب عليه تداعيات اقتصادية وإنسانية وخيمة، بما في ذلك زيادة الأعباء الاقتصادية والإنسانية والإضرار بالسيادة الوطنية ومصالح الشعب اليمني. وسيؤدي ارتفاع تكاليف الشحن البحري والتأمين إلى ارتفاع السلع والمواد الغذائية في بلد يعاني من أسوأ أزمة إنسانية، حيث أن 80 في المائة من احتياجات المناطق الخاضعة لسيطرة الميليشيات الحوثية تعتمد وبشكل رئيسي على استيراد المواد الغذائية والسلع عبر ميناء الحديدة على البحر الأحمر. ونحذر من أن استمرار هذه الهجمات قد يسبب الإغلاق شبه الكامل لحركة التجارة العالمية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، مما يؤدي إلى توقف عمليات الاستيراد والتصدير وتأثير ذلك على الوضع الاقتصادي والإنساني المتفاقم وحيوة اليمنيين ومعيشتهم.

وتحقيق السلام واستعادة الأمن والاستقرار في اليمن وتخفيف المعاناة الإنسانية للشعب اليمني.

وفي المقابل تواجه هذه الجهود بالرفض والتعنت من قبل الميليشيات الحوثية والتصعيد العسكري في مختلف الجبهات في ظل وجود هدنة هشية لم تلتزم هذه الميليشيات بتنفيذ بنودها، بما في ذلك استمرارها فرض الحصار الجائر على مدينة تعز وعدم الامتثال للالتزاماتها بفتح الطرق، مما تسبب في شتى أشكال المعاناة والأزمات لأكثر من 3 ملايين نسمة يقطنون في هذه المدينة. ويمثل ذلك الحصار سياسة عقاب جماعي وجريمة حرب مكتملة الأركان، وفي تحد صارخ لدعوات المجتمع الدولي وهذا المجلس الموقر لوقف هذه الحرب واستئناف المسار السياسي لإنهاء الصراع.

إن ما تقوم به الميليشيات الحوثية من تصعيد في البحر الأحمر ليس بجديد. فقد حذر فخامة الرئيس رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، أمام دورات الجمعية العامة وفي وقت مبكر، وكذلك تحذيرات الحكومة اليمنية، وفي أكثر من مناسبة، من خطورة استمرار سيطرة هذه الميليشيات المدعومة إيرانياً على الموانئ المطلة على البحر الأحمر وتهديداتها لطرق الملاحة الدولية، بالإضافة إلى التحذيرات المتكررة الواردة في تقارير فريق الخبراء المعني باليمن التابع للجنة الجزاءات على الهجمات الحوثية في البحر الأحمر. وهناك العشرات من الأدلة والإثباتات على تلك الاعتداءات الحوثية، ولكن للأسف لم تلق هذه التحذيرات الاهتمام من قبل المجتمع الدولي، وهو ما نشهده اليوم من تصعيد، كما نحذر من استمرار تدفق الأسلحة الإيرانية إلى الميليشيات الحوثية ومخاطرها على السلم والأمن الإقليميين والدوليين وإطالة أمد الصراع في اليمن ومفاقمة الأزمة الإنسانية.

نؤكد على الحق السيادي للحكومة اليمنية في حماية مياهها الإقليمية وتعزيز الأمن والاستقرار في البحر الأحمر ومضيق باب المندب والمنطقة. ولا يتأتى ذلك إلا بتقديم الدعم للحكومة اليمنية وبناء قدراتها لتأمين حركة التجارة العالمية وتمكينها من استعادة مؤسسات الدولة وبسط سيادتها وممارسة سلطاتها على كامل التراب اليمني، بما

تعتبر الحكومة اليمنية عن دعمها وتضامنها الكامل مع مجتمع العمل الإنساني ضد الإجراءات التعسفية التي اتخذتها الميليشيات الحوثية المنتهكة في طرد موظفي الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة الإنسانية من حاملي الجنسية البريطانية والأمريكية. هذه الإجراءات اللاأخلاقية تضاف إلى سجل هذه الميليشيات الحافل بالانتهاكات الجسيمة لحرية العمل الإنساني. ويؤكد مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية تقديم كافة التسهيلات والضمانات لعمل المنظمات الدولية ووكالات الإغاثة الإنسانية العاملة في العاصمة المؤقتة عدن، كما يعزز حضورها وتدخلاتها الإنسانية في مختلف المحافظات اليمنية دون قيود.

إن التصعيد والعمليات الإرهابية في البحر الأحمر الذي دفع الأمم المتحدة وبرنامجه الإنمائي إلى تعليق كافة الأعمال المرتبطة بتنفيذ خطة الأمم المتحدة لإنقاذ ناقلة النفط صافر، على أن تستأنف هذه العملية فور استقرار الأوضاع الأمنية في البحر الأحمر، يدق جرس الخطر والإنذار حول وضع الناقل. وعلى الرغم من النجاحات والتقدم المحرز في تنفيذ المرحلة الأولى من هذه الخطة، ونقل أكثر من 1,14 مليون برميل من النفط الخام إلى الناقل البديلة، إلا أن هناك مخاوف كبيرة من بقاء هذه الكمية الهائلة من النفط في منطقة شديدة الخطورة تسيطر عليها ميليشيات منفصلة. وهذه الاعتداءات قد خلقت تحديات مالية وتشغيلية في تنفيذ عملية الإنقاذ وتجنب الكارثة.

ويؤكد مجلس القيادة الرئاسي على موقفه الثابت في دعم نضال الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وإدانته بأشد العبارات العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة. وندعو مجدداً إلى الوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة لضمان حماية المدنيين وإنقاذ المزيد من الأرواح، بما في ذلك النساء والأطفال، الذين يعانون الجحيم يوميا على أرض غزة، ودخول المساعدات الإنسانية وبشكل مستدام ودون عوائق وحماية الشعب الفلسطيني من هذا العدوان الإجرامي. كما نعبر عن رفضنا القاطع للتهجير القسري للفلسطينيين من أرضهم.

تعمل الحكومة اليمنية على تنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية، وبدعم من الأشقاء والأصدقاء وشركاء اليمن في التنمية، لتعزيز مسار هذه الإصلاحات والإسهام في تحسين الأوضاع الاقتصادية واحتواء التداعيات الإنسانية والاقتصادية الناجمة عن تصعيد الميليشيات الحوثية واستهدافها للمنشآت النفطية الحيوية.

وأكرر هنا أمام مجلس الأمن استهدافها للمنشآت النفطية الحيوية، ومنع الحكومة اليمنية من تصدير النفط. إن حرمان الحكومة اليمنية من استئناف تصدير النفط لأكثر من عام ونصف العام بسبب هجمات الميليشيات الحوثية، وبالتالي حرمان الشعب اليمني من أهم موارده، وأثر ذلك على الموازنة العامة للدولة وعجز الحكومة عن توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، بما في ذلك دفع المرتبات، وحرمان الاقتصاد الوطني من تدفق العملة الصعبة، وزيادة الضغط على سعر صرف العملة الوطنية، وما يسببه من تداعيات اقتصادية وإنسانية كارثية، إنما يمثل سياسة تجويع وحرب اقتصادية ممنهجة تشنها تلك الميليشيات ضد الشعب اليمني، ولا يمكن السكوت عليها طويلاً.

وتدعو الحكومة اليمنية المجتمع الدولي إلى مساعدتها في إيجاد الطرق والوسائل الممكنة للعودة إلى تصدير النفط، هذا المورد الحيوي الهام، للوفاء بالتزاماتها وواجباتها. وتجدد الحكومة اليمنية مطالباتها المنظمات الإنسانية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، لتحويل أموالها المقدمة لليمن عبر البنك المركزي اليمني في العاصمة المؤقتة عدن للإسهام في استقرار العملة الوطنية ودعم الاقتصاد وتعزيز المخزون الغذائي.

ونشيد بالدعم الاقتصادي والمالي الأخوي المستمر من الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة الهادف إلى دعم جهود الحكومة اليمنية في تنفيذ خططها ومواجهة التحديات الاقتصادية القائمة، فضلا عن تدخلتهما الإنسانية وتنفيذ عدد من المشاريع في المجال التنموي، والتي أسهمت بشكل كبير في التخفيف من المعاناة الإنسانية. ونعبر عن عظيم التقدير للأشقاء في المملكة العربية السعودية لتحويل الدفعة الثانية بمبلغ 250 مليون دولار لدعم الموازنة العامة للدولة ومساندة جهود الحكومة للوفاء بالتزاماتها.

التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي، فمتى يمكن أن يتحرك وينتصر لمبادئه ومواقفه ويحافظ على مصداقيته؟

ونؤكد مجدداً أن السلام العادل والشامل في المنطقة لن يتحقق حتى ينال الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود 4 حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، والاعتراف بالدولة الفلسطينية. وبدون هذا الحل، لن تنعم المنطقة بالسلام والاستقرار.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): لم يعد هناك أسماء أخرى في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.
رفعت الجلسة الساعة 11/40.

ونعرب عن إدانتنا الشديدة واستنكارنا للتصريحات التي أدلى بها رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بشأن خطط مواصلة العدوان الإسرائيلي واقتحام مدينة رفح جنوب قطاع غزة، والذي يهدف إلى الإمعان في مزيد من القتل بحق الشعب الفلسطيني وتهجيده قسراً وارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي ودفن مئات الآلاف للنزوح من القطاع، في انتهاك صارخ للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وما يمثله ذلك من إشعال خطير للوضع في المنطقة وتداعيات كارثية على الأمن والاستقرار.

وندعو مجلس الأمن إلى القيام بواجبه وتحمل مسؤولياته لوقف هذا العدوان وهذه الجرائم بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، ومعظمهم من النساء والأطفال، والتي ترتكب يوميا في ظل صمت مريب. وإذا لم يتحرك المجتمع الدولي وهذا المجلس الآن إزاء هذه الجرائم الوحشية